

افرازات ما بعد الزلزال وعودة الروح

الأهرام الاقتصادية 1992/11/23

يظهر ان الزلزال الأول لم يؤت ثماره بعد في هز الاجهزة التنفيذية والتشريعية فى الدولة ولا تزال آثاره مستمرة ومركزة فى ابواء واسكان المتضررين ممن فقدوا مساكنهم مع ما فى ذلك من معاناة وجهد تنظيمى وادارى ومالى ، بهدف انهاء هذه الآثار فى موعد اقصاه نهاية عام 1992م ... ويبقى التساؤل الآخر قائما فيما يجب القيام به بعد هذه الفترة الحرجة ويظهر أن بعض المسئولين بدأوا يعملون قريحتهم بتقديم العديد من الأفكار والتوجيهات المتناثرة والمتداخلة وكأن كلا منهم هو صاحب القرار، فمحافظة القاهرة تصدر بياناتها التى تعلن فيها القيام بانشاء بعض المحلات التجارية أسفل كوبرى شارع الازهر دون النظر للنتيجة السلبية التى تترتب على هذا الاقتراح ، ثم تعلن وزارة الثقافة فى مكان آخر عن قيامها ببناء السوق التجارى الكبير على مساحة 5 آلاف متر مربع ينفذ خلال ستة أشهر فى منطقة الدراسة لاحتواء المحلات التجارية التى يهجرها أصحابها فى شارع المعز ، هكذا دون اعتبار للتخطيط الجارى للمنطقة ... كما أعلن الوزير المختص عن خطة لتفريغ المناطق الأثرية من الانشطة التى لا تتناسب مع طبيعة المنطقة التاريخية وقد استعان بالخبرات الاسبانية والفرنسية والايطالية واليابانية لانقاذ أكثر من مائتى أثر تماما كما أعلن عنه من قبل بالنسبة لمشروعى هضبة الاهرام وباب العزب بالقلعة ويتضح من هذه الانفعالات الطارئة من آثار الزلزال مدى ضعف الامكانيات الفنية والتنظيمية والفكرية للاجهزة المختصة خاصة وان الدعوة لتطوير المناطق التاريخية وادارتها بدأت عام 1989 بحضور خبراء اليونسكو والخبراء المصريين الذين أعادوها مرة أخرى عامى 1985 و 1990 دون أى نتيجة أو آذان صاغية.

وعلى جانب آخر من الصورة تخرج محافظة القاهرة بالاعلان عن العديد من التوجيهات الخاصة بتطوير وتعمير المناطق التى أصابها الزلزال سواء فى المناطق الأثرية أو المناطق المنهارة عمرانيا واتهم المسئولون بالنظام القائم للعلاقة بين المالك والمستأجر والذى أفرزته الثورة فى الستينات كما توالى النشر عن العديد من الاقتراحات والتصورات من قبل المفكرين من المتخصصين وغير المتخصصين تدعو جميعها الى ضرورة الانتشار السكانى خارج المناطق المزدهمة وهى دعوة قديمة ومعادة وتحذير وتنبية لم يستمع اليه أحد من المهتمين بشئون التخطيط والتعمير الى ان زلزلت الارض زلزالها تماما كغيرها من المشاكل ، لا يقبل المسئولون على إيجاد الحلول لها الا بعد وقوعها بالرغم من التحذيرات والتنبيهات من قبل المخططين والمتخصصين ولكن يظهر ان هناك توجهات سياسية ونظامية أكثر أهمية من التوجهات التخطيطية أو العلمية والفنية ، الأمر الذى جعل العلماء والمتخصصين ينتحون بعيدا عما يجرى فى الدولة من أحداث أو لا يجدون لآرائهم الصدى الكافى عند المسئولين وهكذا تمشت ظاهرة اللامبالاة وعدم الانتماء.

وعلى صعيد آخر أعلنت وزارة التعمير عن تصديها لتطوير المنطقة التاريخية وأنها وضعت خطة شاملة للتعامل معها أثريا وعمرانيا وتنظيميا وتشريعيا وذلك من خلال الجهاز الذى أقامته لهذا الهدف والذى يتولى القيام بتطوير بعض المواقع المتخلفة فى القاهرة القديمة وخارجها ، ومنها منطقة الازهر والدراسة ومنطقة شمال القاهرة القديمة خارج سور بدر الجمالى وذلك دون تصور عام يحدد السياسات والاولويات للارتقاء بالمنطقة ومع ذلك يتم التعامل مع هذه المشروعات بالبطء

الشديد نظرا لتداخل الاختصاصات بين الآثار والتعمير والمحافظة والاقواق والمحليات ... الأمر الذى يؤكد غياب القدرة التنظيمية والادارية والتشريعية التى تتناسب مع أهمية هذه المناطق الأمر الذى أفقد مصر ما يقرب من 400 مليون دولار كان البنك الدولى حريصا على تقديمها لانقاذ هذه المنطقة عام 1985م وهكذا تظهر الانفعالات اللحظية والاهتمامات الوقتية عند وقوع الكارثة ، أى كارثة سواء كانت بفعل الزلزال أو بفعل فاعل وهكذا يغيب الفكر التخطيطى الموجه لاتخاذ القرار السياسى فى جميع الاوقات ثم نقرأ على صفحات الجرائد اليومية بعد ذلك أن سفير فرنسا فى القاهرة أعلن عن مساهمة فرنسا فى اعمار أحد أحياء القاهرة يتضمن بناء وترميم حى شمال الجمالية وورش الحرفيين والآثار الاسلامية والفاطمية الموحدة فيه بدءا من خان الخليلى وحتى أسوار بابى الفتوح والنصر كما أعلن أن عددا من الخبراء الفرنسيين المتخصصين من الفنيين والاداريين سوف يصل الى القاهرة لاتخاذ الخطوات التنفيذية لهذا المشروع كما أعلن أن أحد المهندسين الفرنسيين قام باعداد خريطة لاعادة بناء وترميم هذا الحى بما يحمله من ذكريات وتاريخ وارتباط بمشاعر ومواقف الشعب المصرى وقد خصصت فرنسا 50 مليون فرنك فرنسى للقيام بهذا العمل بدءا بمنطقة الدرب الأحمر ولا يدرك سيادة السفير كما لا تدرك الهيئات المعنية أن أحد المكاتب الهندسية الاستشارية المصرية قامت باعداد الدراسات التخطيطية والمعمارية والاقتصادية والتفصيلية لتطوير شمال الجمالية حتى مسجد الحاكم وانتهت هذه الدراسات الى أدراج المحافظة وان كانت قد حازت على قدر من الاعلام والنشر خارج مصر ... وهكذا تفقد الخبرات المصرية قدرتها ولا تعترف بها الجهات المسفولة التى يسهل عليها اللجوء الى المعونات الأجنبية حيث القدرات المالية ... الأمر الذى يعتبر تخريبا واهدارا للقدرات المحلية بل واضعافها مع ان مصر قد أنجبت من الخبراء فى هذا المجال من وصلوا الى أعلى المستويات العلمية والعالمية ...

وفى مكان آخر يعلن وزير الثقافة عن مشروع لاعادة تخطيط القاهرة الاسلامية بشكل جديد يشمل تخطيط شارع المعز والمنطقة المحيطة به حيث انه قد اتفق مع المدير العام المساعد لهيئة اليونسكو على أن يقوم خبراء اليونسكو بعمل تخطيط عام للقاهرة الاسلامية ووضع حلول جذرية لمشكلة المياه الجوفية التى تعاني منها الآثار الاسلامية. ويشمل المشروع الجديد إنشاء أكبر سوق للحرف الأثرية خلف الجامع الازهر الشريف . وقرر الوزير فى حديثه ان هذا المشروع سوف يعطى عائدا اقتصاديا قدره 300 مليون جنيه فى العام تماما كما صرح به من قبل من أن متحف الحضارة المزمع اقامته شمال أهرامات الجيزة سوف يعطى عائدا اقتصاديا قدره 300 مليون جنيه سنويا. وهكذا تصدر الاقتراحات والتصورات دون القدرة على تحقيقها، الأمر الذى يفقد الدولة مصداقيتها أمام المواطنين وكما أعلن عنه من قبل من اتفاق مع مجموعة من الشركات الايطالية للعمل على تطوير منطقة باب العزب بالقلعة فى مشروع سوف يعود على الاقتصاد القومى بعائد اقتصادى قدره حوالى 300 مليون جنيه أخرى كل هذا فى الوقت الذى يعد فيه جهاز تطوير القاهرة الاسلامية مشروعا لبناء سوق للحرفيين شمال الجمالية.

وتستمر افرازات ما بعد الزلزال فى أخبار أخرى عن قيام بعثة من جامعة ميتشجان الامريكية بعمل أبحاث التربة المصرية ونظام العمارة والانشاء بمصر لوضع تقرير نهائى عن أسباب فداحة الخسائر التى وقعت فى مصر عقب الزلزال ومشكلة المياه الجوفية. كما قدمت البعثتان الأسبانية والبولندية تقارير عن الآثار الاسلامية وآثار صحراء المماليك وكيفية ترميمها تحت الاشراف البولندى مع ان الدعوة الى انشاء معهد لتخريج المرشحين من الفنيين والحرفيين هى دعوة قديمة منذ عام 1980 عندما اقترح الخبراء المصريون انشاء جهاز متكامل لتطوير القاهرة التاريخية تنتقل اليه اختصاصات الآثار والاقواق

والمحافظة والتعمير ويعمل على تطوير المنطقة بكل عناصرها العمرانية والأثرية بما في ذلك انشاء المراكز الحرفية التي تخدم هذا المشروع ولكن يظهر ان افرازات الزلازل جاءت متأخرة عشرات السنوات وان المسئولين الجدد دائما يبدأون من الصفر. وهكذا وتتأخر مصر عن غيرها من الدول المحيطة بها والتي تستعين بالخبرات المصرية في نفس المجالات والمشروعات وان دل ذلك على شيء فانما يدل على القصور الفكرى والعلمى.

وتظهر إفرازات ما بعد الزلازل في صور أخرى منها الاعلان عن انشاء شركة سعودية مصرية للتطوير العقارى برأسمال مسموح به قدره نصف مليار دولار ورأسمال مدفوع قدره 100 مليون دولار وتقوم بتملك المناطق الشعبية والمتهدمة الواقعة في وسط القاهرة والجيزة وباقي المدن المصرية الأخرى بغرض إزالة المباني القائمة واعادة تخطيطها بأساليب حديثة لتوفير وحدات سكنية بحيث تقوم الشركة - كما أشارت الصحف - بطرح نصف رأسمالها للاكتتاب العام في السعودية ومصر واسهام رجال الاعمال في البلدين والمؤسسات المالية بالنصف وتقوم الشركة بتملك وحدة سكنية لكل مستأجر قدم يثبت استحقاقه واعطاء المالك الحالى وحدات سكنية تساوى نصف المساحة الحالية لما يملكه . ويستثمر الباقي صالح الجهات المستثمرة . ويتطلب قيام الشركة قانون خاص يحدد أعمال تقدير العقارات ونزع الملكيات والتزام الشركة بتوفير المباني العامة في مستشفيات ومدارس مع ضمان الاعفاء الضريبي لأعمالها . وسوف تستفيد الشركة من تجربتين متشابهتين لتطوير بعض الأحياء القديمة في مكة المكرمة والمدينة المنورة - هكذا - مع ان - الاهداف والسياسات والتوجهات الفنية للتجربتين تختلف اختلافا بينا عن الاهداف والسياسات والتوجهات الفنية للتنمية العمرانية للقاهرة. فتجربة مكة المكرمة تهدف الى خدمة الأعداد المتزايدة من ضيوف الرحمن بينما توجهات التنمية العمرانية في القاهرة تهدف الى تفرغ المناطق المزدهمة والقاهرة القديمة من الضغط السكانى الرهيب الذى تعاني منه.

وحول مواجهة الكوارث استدعت الدولة عددا من خبراء الزلازل في العالم طلبا للنصح والنصيحة وأدلى كل بدلوه في هذه القضية المستعصية. وقبل ذلك اجتمع في القاهرة في شهر سبتمبر من عام 1991م عدد من الخبراء الذين يمثلون المنظمات الدولية على مائدة مستديرة لمدة أربعة أيام يتدارسون فيها اعداد البرنامج الدولى لمواجهة الكوارث بأنواعها المختلفة من زلازل وفياضانات وغيرها وخرجوا من اجتماعهم بعدد من التوصيات لعرضها على منظماتهم بهدف التنسيق بينها عند تنفيذ برامجها خلال عقد الأمم المتحدة لمواجهة الكوارث... ومع ذلك لم تأخذ توصياته أى اهتمام أو تقدير بل تركت الأمور كما في غيرها للمقادير.

وفي جانب آخر تظهر افرازات ما بعد الزلازل على صفحات الجرائد من خلال كتابات المهندسين والمخططين والمشرعين والمفكرين كل يدلى بدلوه قدر معلوماته وخبراته ... وتبنيها وتنويرا للرأى العام ... تدور معظمها حول أصول المهنة المعمارية والانشائية من تصميم وتنفيذ واشراف وترخيص ورقابة وعقوبات ثم ما يدور حول التمليك والتأجير وما وصلت اليه حالة الثروة العقارية من تدهور بسبب اللوائح والتشريعات التي صدرت في الستينات وهذه أمور سبق مناقشتها والنشر عنها والتنبيه اليها والتحذير منها ولكن ما من مجيب أو سميع الا الله سبحانه وتعالى الذى أراد الخير لهذا البلد وابتلاه بالزلازل المتوسطة القوة عسى أن يكون فيه الموعظة الحسنة والعودة الى الله في كل أمور الحياة ... وإن دلت هذه الافرازات عن شيء فانما تدل على غياب الوعي الثقافى المعمارى والانشائى عند المواطنين ليس من خلال المقابلات والأحاديث التي تجرى مع المتخصصين عند الضرورة ولكن من خلال البرامج التليفزيونية الموضحة للفكر المعمارى والانشائى بأسلوب مبسط

ومشوق بالصوت والصورة وبالأمثلة والرسوم ليفهمه العامة والخاصة على حد سواء ، وفي هذا المجال سبق أن تقدم أحد المعماريين المصريين لوزير الاعلام ورؤساء القنوات فى التلفزيون بعدد من السيناريوهات لبرامج تليفزيونية تسعى الى ربط الانسان بالمدينة ... والارشاد الصحيح لبناء العمارة السليمة وكيفية فحص التربة واعداد التصميم والاشراف على التنفيذ والعناية بالاختبارات الخاصة بالمواد الانشائية ... ثم إيضاح علاقة الانسان بالمسكن وأسلوب البناء بالجهود الذاتية والتعامل مع الشارع وتنسيق المواقع ... ثم التعريف بالتوجهات العمرانية والتنموية على المستويات القومية والاقليمية والمحلية وغير ذلك من الموضوعات ... ومع ذلك لم تلق هذه السيناريوهات أى عناية أو اهتمام وكأن الأهم من ذلك هو الاسراف فى المسلسلات والأغنيات والمسرحيات والبرامج الترفيهية والرياضية والسينمائية التى تعود بالمال الوفير على أصحابها ويبقى المواطن جاهلا إلا من خمسة سياحة وخمسة لصحتك وثلاثة لتنظيم النسل وعالم النبات وعالم الحيوان ... ولا وجود هنا لمكان لعالم البناء الذى يهتم كل مواطن يريد مسكنا سواء بالبناء أو التمليك أو الايجار ... كان هذا هو عنوان السيناريوهات التى تلقاها التلفزيون ولم يعيرها أى عناية أو اهتمام واذا كانت العمارة تعتبر انتاجا اجتماعيا يتولاها المهندس والمقاول وصاحب العقار ، واذا كانت الثقافة المعمارية والانشائية تنقص العديد من المهندسين من كافة التخصصات كما تنقص العديد من المقاولين وأصحاب العقارات ... بل تنقص العديد من المسؤولين عن اتخاذ القرارات فى مجالات العمارة والتعمير ، فان الأمر يتطلب العناية بها بقدر أهميتها للمجتمع ... كما دلت على ذلك آثار الزلزال.

خلاصة القول انه لا بد من اتخاذ الاجراءات التى تضمن تطوير الأجهزة واللوائح والقوانين لتحقيق الاستراتيجية القومية للتعمير التى تسعى الى انتشار السكان على أكبر مساحة ممكنة من الأرض ، الأمر الذى افتقدته الخطط الخمسية السابقة والتى لم تدهل البعد المكاني كمكون من مكوناتها الأساسية كما لا بد من تطوير جهاز تنمية القاهرة القديمة بحيث تنتقل اليه بقرار جمهورى اختصاصات الآثار والأوقاف والمحليات والتعمير فى كل ما يخصها فى هذه المنطقة من مشروعات واجراءات وتراخيص وموازنات ... على أن يتحول هذا الجهاز الى هيئة عامة ترأسها شخصية لها قدرات تخطيطية وتنظيمية عالية ولها نظامها المالى الذى يساعدها على الاستثمار الاقتصادى والثقافى لهذه المنطقة ... ثم لا بد للدولة من أن تبدأ فوراً برنامجها الطموح فى تفرغ المناطق المزدحمة من القاهرة وغيرها من المدن المزدحمة من الفئات السكانية والتجارى والانتاجى الى المناطق العمرانية الجديدة وذلك من خلال أسلوب العمل الذى تقوم به أجهزة للارسال فى المناطق الأولى ، وأجهزة أخرى للاستقبال فى المناطق الجديدة تعمل معا من خلال الاجراءات التى تعمل على زيادة عوامل الطرد فى المناطق الأولى مع زيادة عوامل الجذب فى المناطق الجديدة ، ويتم كل ذلك فى اطار محكم من القوانين واللوائح والنظم التى تحكم عمليات التعمير الجديدة من تخطيط وتصميم وتنفيذ واشراف وصيانة ورقابة مع توفير الظروف التى تساعد على الالتزام المهني والفنى. ولن تثمر هذه التوجهات الا من خلال الثقافة المعمارية التى تقدم للمواطنين من خلال أجهزة الاعلام المختلفة ، فلا أقل من أن يحظى برنامج عالم البناء بالقدر الذى تحظى به البرامج الأخرى بحيث يتواكب ذلك مع مراجعة شاملة للمناهج التعليمية المعمارية والانشائية التى تهدف الى الحفاظ على الثروة العقارية وصيانتها ، كما ان الثروة العقارية لا بد من إعادة تقييمها وتنميتها من خلال تجديد تراخيصها بعد الكشف الفنى عليها كل خمس سنوات واصدار بطاقة خاصة بكل وحدة سكنية والعودة الى نظام العرض والطلب فى العلاقة بين المالك والمستأجر فى اطار الاقتصاد الحر الذى تقيمه الدولة على مراحل ، مع وضع البعد المكاني فى مقدمة أهداف الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية ، كما حان الوقت لاعادة تأهيل

العاملين فى أجهزة الحكم المحلى وخاصة أجهزة التخطيط والتعمير والاسكان ودعوة الخبرة المصرية لقيادة النهضة الحديثة بعيدا عن النزعات الحزبية أو التكتلات الايديولوجية حتى يعود الانتماء مرة أخرى الى الروح المصرية لتبعث من جديد ...